١/tIا١

2189



الوقائع الاسرائيلية

كتاب القوانين

في 1٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨ الصفحة

Mد المحتويات %٧/0

في ١٨ حشفان ٥٧٦٩

١١٢

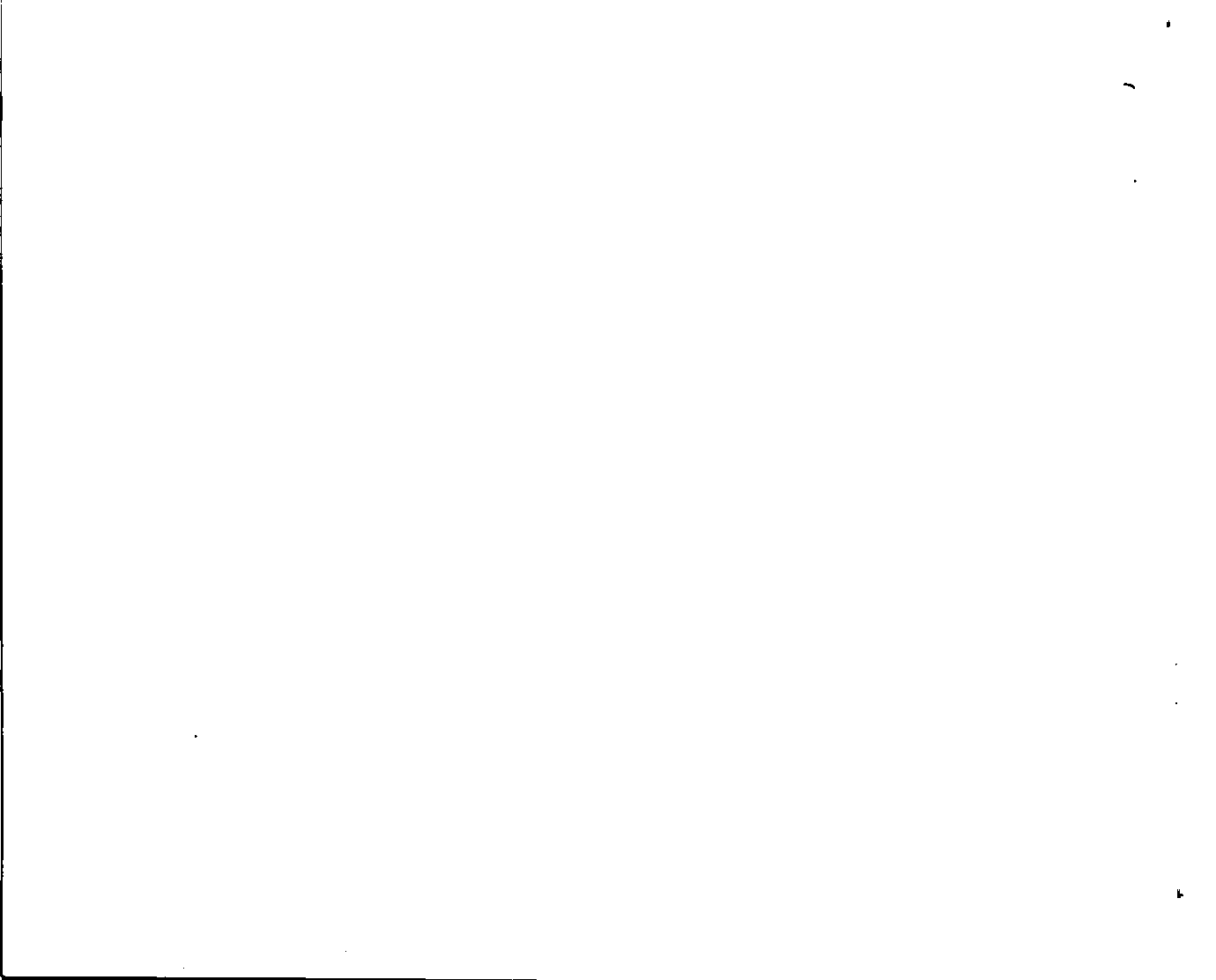
١٢٢ ١٢٤

قانون الأوراق المالية(تعديل رقم ٣٧) لسنة ٥٧٦٩- ٢٠٠٨ تعديل غير مباشر:

قانون تنظيم ممارسة الاستشارة الاستثمارية وتسويق الاستثمارات وادارة ملفات الاستثمار لسنة ٥٧٥٥-١٩٩٥-رقم ١ا

قانون حقوق الطلبة(تعديل) لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨

قانون حصانة الدول الأجنبية لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨



قانون الأوراق المالية(تعديل رقم ٣٧)لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨·

المادة ١- في المادة ١ من قانون الأوراق المالية لسنة ٥٧٢٨-١٩٦٨ا (فيما يلي- القانون الأصلي)، بعد تعريف "قانون الاستشارة" يحل:

قانون حظي تبيض الأموال"- قانون حظر تبييض الأموال لسنة ٥٧٦٠-

قانون التوقيف"- قانون اصول المحاكمات الجزائية(صلاحيات تنفيذية-

القاء القبض والتوقيف) لسنة ٥٧٥٦-١٩٩٦".

"قانون العقوبات"- قانون العقوبات لسنة ٥٧٣٧-١٩٧٧. "المحقق "- من يعين بموجب المادة ٥٦أ/2(ب).

"محقق كبير"- من يعين بموجب المادة ٥٦آ/2(ب). "الشيء"- حسب تعريفه في قانون القبض والتحري.

"مكتب السلطة"- المكان الذي يعلن عنه رئيس السلطة مكتبا للسلطة باعلان ينشر في الوقائع الاسرائيلية.

"جريمة أوراق مالية"- كل جريمة من الجرائم التالية: (ا) جريمة بموجب هذا القانون.

(ا) جريمة بموجب قانون التوظيفات المشتركة.

(؟) جريمة بموجب المواد ٠٢٨٤ ٠٢٩٠ ٠٢٩١ ٠٤١٥ ٠٤٢٣ ٤٢٤، ٤٢٤أ و-٤٢٥ من قانون العقوبات ترتكب فيما يتعلق بجريمة بموجب البنود(ا)،(ا) أو(٦) أو فيما يتعلق بجريمة بموجب قانون الاستشارة .

(؟)جريمة بموجب المادتين او-٤ من قانون حظر تبييض الأموال ترتكب فيما يتعلق بجريمة حسب البنود(ا) لغاية(") أو() أو فيما يتعلق بجريمة بموجب قانون الاستشارة.

+ اقرته الكنيست في ٧ حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٥)٠ ١ ك .ق. ستة ٥٧٢٨ ص ٤١٢

٢ ك ، ق. سنة ٥٧٦٠ ص ٦٠٢

٣ ك . ق. سنة ٥٧٥٦ ص ٧٣٢

٤ ك . ق. سنة ٥٧٣٧ ص ٤٣٣

كتاب القوانين ٢١٨٩ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعديل المادة ١

١١٢

١١٣

تعديل المادة ٥٣

تعديل المادة ٥4ي4/1

اضافة المادتين

١/١٥٦ و-٢/١٥٦

(ه) جريمة بموجب المواد ٠٢٤٠ ٠٢٤٢ ٠٢٤٤ ٢٤٥ و-٢٤٦ من قانون العقوبات ترتكب فيما يتعلق بتحقيق أو باجراءات قضائية عن جريمة بموجب البنود(ا) لغاية() أو(٦) أو فيما يتعلق بجريمة بموجب قانون الاستشارة.

(1) جريمة بموجب أي تشريع أخر يقرره وزير العدل ووزير الأمن الداخلي بمرسوم يصدر بمصادقة لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست.

"قانون اصول المحاكمات الجزائية"- قانون اصول المحاكمات الجزائية (البينات)".

"قانون القبض والتحري"- قانون اصول المحاكمات الجزائية(القبض والتحري)(نص جديد) لسنة ٥٧٢٩- ١٩٦٩".

المادة ٢- في المادة ٥٣ من القانون الأصلي-

(ا) في الفقرة(ا)(؟)، بدلا من "في أي كشف أو اشعار أو مستند تسجيل بموجب هذا القانون" يحل "في أي كشف أو اشعار أو مستند تسجيل أو في مواصفات عرض بالشراء بموجب هذا القانون".

(٢) في الفقرة(ب)(١0)، بدلا من ٥٦أ(ا) أو٥٦ج()' يحل i٥٦(١)، ١/١٥٦(١) أو ٥٦ج(٢)".

المادة ٣- في المادة ٥4ي\/٤(ا) من القانون الأصلي، بدلا من "٥٦أ لغاية ٥٦ج' يحل "٥٦أ، ١/٥٦ و-٥٦ب لغاية ٥٦ج/١" وبدلا من "المادة ٦ب" يحل "المواد ٥٦ب، ٥٦ب/١ أو ٩٦ج/١".

المادة ٤- بعد المادة ٥٦أ من القانون الأصلي يحل:

رقابة المادة i٥٦/١-(أ) ضمانا لتنفيذ هذا القانون أو قانون

تد التوظيفات المشتركة يجوز لرئيس السلطة أو لموظف السلطة

البورصة

ه ق .ف . المجلد الأول ص ٥٠٦

1 قوانين دولة اسرائيل، نص جديد، العدد١٢ ص ٥٥٠

كتاب القوانين ٢١٨٩ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

الذي يفوضه كتابة أن يطلب من عضو البورصة أو من مدير ملفات الاستثمار حسب تعريفه في قانون الاستشارة، موافاته بكل معلومة أو مستند يتعلقان بصفقة أوراق مالية مسجلة للتداول في البورصة وعقدت من قبله أو بواسطته، بما في ذلك تفاصيل هوية من غقدت الصفقة لأجله أو من اصدر الأمر الى عضو البورصة أو الى مدير ملفات الاستثمار بعقدها.

(ب) تسري أحكام المادة ٩٦أ(ب) بصدد المستند المقدم بموجب هذه المادة.

(ج) ليس في أحكام هذه المادة ما يخل بصلاحيات البورصة المخولة بموجب نظامها الداخلي.

المادة i٥٦/٢-(أ) يجوز لرئيس السلطة أن يعين أحد موظفي السلطة محققا اذا استوفى جميع الامور التالية:

(ا) أن شرطة اسرائيل أبلغت خلال ثلاثة أشهر من توجه السلطة اليها بأنها لا تعترض على تعيينه لأسباب تتعلق بسلامة الجمهور وأمنه أو بسوابقه الجنائية.

(٢) تلقى تأهيلا مناسبا في مجال الصلاحيات التي تخول له بموجب هذا القانون وفقا لما قرره وزير المالية حسب اقتراح السلطة أو بعد استشارتها وبموافقة وزير الأمن الداخلي وفقا للمعايير التي يتفق عليها وزير المالية مع وزير الأمن الداخلي.

(؟) يستوفي شروط الأهلية الاخرى التي يعينها وزير المالية.

(ب) يجوز لرئيس السلطة تعيين محقق مارس مهمته مدة ثلاث سنوات أو موظف في السلطة ذي خبرة مماثلة واستوفى أحكام الفقرة(أ)(ا)، ليكون محققا كبيرا تخول له الصلاحيات المخولة للمحقق بموجب هذا القانون بالتغييرات المقتضاة".

كتاب القوانين ٢١٨٩ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعيين محقق ومحقق كبير

م



المادة ٥- تستبدل المادة ٥٦ب من القانون الأصلي بما يلي:

استبدال المادة ٥٦ب واضافة

المادة ٥٦ب/١

المادة ٥٦ب-(أ) في هذه المادة يراد "بشيء له صلة بالجريمة" كل شيء يتوفر فيه أحد الامور التالية:

(١) ارتكبت به الجريمة أو استخدم في ارتكاب الجريمة أو مكن من ارتكاب الجريمة أو أعد لارتكابها.

(ا) حصل عليه، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كأجر لقاء ارتكاب الجريمة أو اعد كأجر عن ارتكاب الجريمة أو حصل عليه نتيجة ارتكابها.

(٣) يمكن استخدامه بينة في الاجراءات الخاصة بالجريمة.

(ب) لدى الاشتباه بارتكاب جريمة أوراق مالية يجوز للمحقق-

(ا) أن يطلب من قاضي محكمة صلح اصدار أمر يجيز له الدخول الى كل مكان وتفتيشه وضبط كل شيء له صلة بالجريمة.

(٢) الدخول الى كل مكان غير مستعمل للسكن فقط وتفتيشه وضبط كل شيء فيه له صلة بجريمة من نوع الجناية حتى بدون امر من قاض وفق البند(ا)، استنادا الى تصديق من محقق كبير يفوضه رئيس السلطة لهذا الغرض بشرط أنه لم يكن متسع من الوقت لاصدار الأمر المذكور، وعلى المحقق الكبير منح التصديق المذكور اذا اقتنع بضرورة اجراء التفتيش فورا

"صلاحيات التفتيش والضبط

١١٥

كتاب القوانين ٢١٨٩ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

او عند القيام بعملية بموجب هذه المادة أو عند اجراء تحقيق بموجب المادة ٥٦ج/ا،خشية اخفاء أدلة أو عرقلة اجراءات التحقيق.

("؟) ضبط كل شيء له صلة بالجريمة عند اجراء التحقيق بموجب المادة ٩٦ج(ا).

(ج) تسري أحكام المواد ٢٤، ٢٦ لغاية ٤٥٠٢٩ و-٤٦ من قانون القبض والتحري على اجراء التفتيش بموجب الفقرة(ب)(ا) و-(؟)، حسب مقتضى الحال وبالتغييرات المقتضاة، وتسري احكام المواد ٣٩ لغاية ٤٢ من القانون المذكور على الشيء الذي يتم ضبطه بموجب الفقرة(ب)(ا)،(2) أو(؟) وعلى المال الذي يتم ضبطه بموجب المادة ٥٦ب/ا، بالتغييرات المقتضاة.

(د) يحفظ ما يتم ضبطه بموجب هذه المادة في مكتب السلطة أو في مكان أخر يقع تحت اشرافها.

(ه) (ا) على السلطة أن تعيد الشيء الذي تم ضبطه لمن ضبط لديه خلال ١٢ شهرا من تاريخ ضبطه الا اذا قدمت لائحة اتهام باجراءات يمكن أن يقدم فيها كبينة.

(ا) على الرغم مما ورد في البند(ا)، تسري أحكام المادتين ٢ا(ب) و-٣٢أ من قانون القبض والتحري على ضبط الحاسوب أو أي شيء من مواد الحاسوب حسب المدلول الوارد في المادتين المذكورتين.

(و) تسري أحكام المادة ٢٣أ من قانون القبض والتحري على التسلل الى مواد الحاسوب واستخراج مخرجات اثر هذا التسلل وفق أحكام هذه المادة.

(ز) يجوز لقاضي محكمة الصلح بناء على طلب المحقق أو وكيل المستشار القانوني للحكومة تمديد الموعد المحدد في

الفقرة(ه)(ا) لمدد اضافية أمد كل منها ستة أشهر بشرط أن تتاح فرصة لمن ضبط الشيء لديه للادلاء بادعاءاته.

(ح) يجوز لقاضي محكمة الصلح بناء على طلب المحقق أو شخص يدعي بحق في الشيء المضبوط بموجب هذه المادة أن يأمر

كتاب القوانين ٢١٨٩ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)



١١٦



صلاحية طلب

بتسليمه الى من يدعي بحق فيه أو الى شخص معين أو بالتصرف به على نحو أخر حسبما تأمر به المحكمة، وذلك كله بالشروط المقررة في الأمر.

(ط) يمكن الاعتراض على القرار الصادر بموجب الفقرتين(ز) و-(ح) أمام المحكمة المركزية التي تنظر في الاعتراض بتشكيل من قاض واحد، كما يمكن الاعتراض على قرار المحكمة المركزية الصادر بموجب هذه الفقرة أمام المحكمة العليا التي تنظر فيه بتشكيل من قاض واحد اذا منح اذن بذلك من قاضي المحكمة العليا.

المادة ٥٦ب/١-(I) في هذه المادة-

مؤقت بضبط

اصدار أمر

١١٧

"المال"- النقود أو الأوراق المالية حسب تعريفها في المادة ٢ه أو المستندات الاخرى القابلة للتداول وكذلك حق الحصول على كل منها، بما في ذلك المال المعتبر كعوض عن المال المذكور أو النابع منه. المال

"مال له صلة بالجريمة"- حسب تعريف "شيء له صلة بالجريمة" الوارد في المادة ٥٦ب(اً)، بالتغييرات المقتضاة.

"ضبط" المال المتمثل بحق- يشمل حظر ممارسة الحق او تقييده أو اشتراطه.

(ب) لدى الاشتباه بارتكاب جريمة أوراق مالية يجوز للمحقق أن يطلب من قاضي محكمةالصلح اصدار أمر مؤقت بضبط مال له صلة بالجريمة والايعاز بكيفية التصرف به، ويظل الأمر المذكور نافذ المفعول لمدة سنة من تاريخ صدوره الا اذا تقرر خلاف ذلك، غير أنه يجوز لقاضي محكمة الصلح بناء على طلب محقق كبير تمديد مفعول الأمر لسنة اضافية (في هذه الفقرة- مدة التمديد)، واذا لم تقدم لائحة اتهام حتى نهاية سنة من تاريخ صدور الأمر المؤقت أو حتى نهاية مدة التمديد في حالة تمديد مفعوله يجوز لقاضي محكمة الصلح بناء على طلب النائب العام للدولة تمديد مفعول الأمر لسنة اضافية(في هذه الفقرة- المدة الاضافية)، فاذا لم تقدم لائحة اتهام حتى نهاية المدة الاضافية زال مفعول الأمر، أما اذا قدمت لائحة اتهام عند نهاية المدة الاضافية جاز للمحكمة التي تقدم اليها لائحة الاتهام تمديد مفعول الأمر حتى انتهاء الاجراءات القضائية".

كتاب القوانين ٢١٨٩ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

٩ب

المادة ٦-تستبدل المادة ٩٦ج من القانون الأصلي بما يلي:

المادة ٥٦ج-لدى الاشتباه بارتكاب جريمة أوراق مالية يجوز للمحقق-

(ا) استجواب كل شخص يرى أن له علاقة بالجريمة أو قد تكون لديه معلومة عنها، وتخول له عند اجراء التحقيق الصلاحيات المخولة لضابط شرطة برتبة مفتش وفق المادة ٢ من قانون اصول المحاكمات الجزائية وتسري أحكام المادتين ٢ و-٣ من القانون المذكور على التحقيق.

(؟) تكليف كل شخص بالحضور أمامه أو أمام محقق آخر لتقديم أية تفاصيل أو أي مستند أو معلومة لها صلة بنفس الجريمة أو من أجل ، التحقيق وتكليفه بمرافقته الى مكان تقديمها أو الى مكان اجراء التحقيق.

(٣) (أ) دون الاخلال بصلاحية اجراء التفتيش بموجب أي تشريع يجوز للمحقق عند بدء التحقيق أو في سياقه وبعد ابلاغ الشخص بذلك أن يقوم أو يأمر بتفتيش جسمه وضبط كل شيء اذا اقتضى ذلك من أجل المحافظة على أمن شخص أو على سلامة الجمهور وأمنه أو لمنع عرقلة التحقيق ويراد "بتفتيش جسم الشخص" في هذا البند تفتيش جسمه أو ملابسه أو أوعيته خلاف التفتيش الخارجي أو التفتيش الداخلي حسب تعريفهما في قانون اصول المحاكمات الجزائية(صلاحيات التنفيذ- تفتيش الجسم وأخذ وسائل التشخيص) لسنة ٥٧٥٦-١٩٩٦".

"صلاحيات

التحقيق

استبدال المادة ٥٦ج واضافة المادتين

1/٤٥٦ و-٢/٤٥٦ 



كتاب القوانين ٢١٨٩ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

٧ ، ق. سنة ٥٧٥٦ ص ٢٩٨

١١٨

١١٩

(ب) يجري التفتيش بموجب هذه المادة، عدا تفتيش أوعية الشخص، قدر الامكان من قبل نفس جنس الشخص وبطريقة تضمن أكبر قدر من المحافظة على كرامته وخصوصياته.

(ج) اذا ضبطت أشياء في التفتيش الجاري بموجب هذه المادة تسجل واقعة ضبطها ويجري حفظها واعادتها لمن ببطت لديه عند انتهاء التحقيق الذي ضبطت أثناءه الا اذا كانت هناك صلاحية قانونية بمواصلة حيازتها، وكل شيء لم تجر اعادته بموجب هذه الفقرة تسري عليه أحكام المادة ٢٢(ج) من قانون القبض والتحري.

صلاحيات المادة ١/٤٥٦-(أ) في جريمة الأوراق المالية يخول المحقق

إ"لإئ صلاحيات الاستقاف والتوقيف والاقراج المخولة للشرطي

والاقراج بموجب الفصل الثاني والثالث من قانون التوقيف كما يخول

المحقق الكبير صلاحيات الاستيقاف والتوقيف والاقراج المخولة لضابط الشرطة وللضابط المسؤول بموجب الفصلين المذكورين وتسري أحكام قانون التوقيف بالتغييرات المقتضاة وبالتغييرات التالية:

(ا) تعتبر مكاتب السلطة بمثابة مركز شرطة.

() على الرغم مما ورد في المادة ٢٥ من قانون التوقيف يجوز للمحقق الذي يوقف الشخص أن يجلبه أمام قاض دون جلبه أولأ الى مكاتب السلطة.

(ب) اذا أوقف المحقق شخصا بموجب هذه المادة وثار شك بأن لديه شيئا يمكن أن يمس بسلامة شخص فتخول له بصدد نفس الشخص الصلاحيات المخولة للشرطي بموجب المادة ٢٢ من قانون القبض والتحري بالتغييرات المقتضاة.

كتاب القوانين ٢١٨٩ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

المادة ٧- في المادة ٥٦د من القانون الأصلي، بدلا من "جريمة بموجب هذا القانون أو بموجب قانون التوظيفات المشتركة أو بموجب الأنظمة الصادرة بمقتضاها" يحل "جريمة أوراق مالية".

المادة ٥٦ج/ا- على رئيس السلطة أو من يفوضه بذلك ابلاغ المفتش العام لشرطة اسرائيل أو لمن يفوضه بذلك حسب الاصول التي يقررها رئيس السلطة والمفتش العام لشرطة اسرائيل لهذا الغرض، عن ممارسة صلاحيات السلطة بموجب المواد o1ب، ٥٦ج و-٩٦ج/١ بخصوص الجرائم المرتكبة بموجب البند(") أو(ة) من تعريف "جريمة أوراق مالية"".

ابلاغ اشعار

لشرطة اسرائيل

تعديل المادة ٥٦د 

المادة ٨- في المادة ٥٦ه من القانون الأصلي، بعد"٥٦ب" يحل "٥٦ب/ا".

المادة ٩- في المادة ٢٩ من قانون تنظيم ممارسة الاستشارة الاستثمارية وتسويق الاستثمارات وادارة ملفات الاستثمار لسنة ٥٧٥٥-١٩٩٥، بدلا من "٥٦أ، ٥٦ب، ٩٦ج" يحل "٥٦أ، i٥٦/1، ٥٦ب، ٥٦ب/١، ٩٦ج، ."١/٤٥٦

المادة ٠ا-يسري هذا القانون بعد ٠؟ يوما من تاريخ نشره(في هذا القانون- تاريخ بدء السريان).

المادة ١١-(أ) كل موظف لدى سلطة الأوراق المالية(فيما يلي- السلطة) كان عشية تاريخ بدء السريان مفوضا ومخولا بالصلاحيات بموجب أحد البنود التالية(في هذه المادة- المفوض) يعتبر كمن عين محققا بموجب أحكام المادة i٥٦/٢(1) من القانون الأصلي بصيغتها في المادة ٤ من هذا القانون-

٨ ك .ق . سنة ٥٧٥٥ ص ٨٢٨

كتاب القوانين ٢١٨٩ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعديل المادة ٥٦ه

تعديل

قانون تنظيم ممارسة

الاستشارة الاستثمارية وتسويق الاستثمارات وادارة ملفات الاستثمار- رقم ١١

بدع سريان

أحكام انتقالية

١٢٠

(ا) تفويض بموجب المواد ٥٦أ لغاية٩٦ج من القانون الأصلي بصيغتها عشية تاريخ بدء السريان.

(ا) تفويض بموجب المادة ٢ من قانون اصول المحاكمات الجزائية(البينات).

("؟) صلاحيات الشرطي الممنوحة بموجب المادة ٣٩ من قانون اصول المحاكمات الجزائية(صلاحيات تنفيذية- القاء القبض والتوقيف) لسنة ٥٧٥٦-٩٩٦ا(في هذه المادة- قانون التوقيف).

(ب) كل موظف لدى السلطة اعتبر بصفة محقق بموجب أحكام الفقرة(ا) وكان مفوضا مدة ثلاث سنوات على الأقل قبل تاريخ بدء السريان يجوز لرئيس السلطة تعيينه محققا كبيرا بموجب أحكام المادة ٥٦أ/2(ب) من القانون الأصلي بصيغتها في المادة ٤ من هذا القانون.

(ج) يلغى التفويض والصلاحيات المذكورة في الفقرة(ا) والتي منحت لموظف لدى السلطة قبل تاريخ بدء السريان.

روني بار- اون وزير المالية

اهود اولمرت رئيس الحكومة

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

شمعون بير رئيس الدولة

١٢١

كتاب القوانين ٢١٨٩ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

قانون حقوق الطلبة(تعديل) لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨·

المادة ١-في المادة /(أ) من قانون حقوق الطلبة لسنة ٥٧٦٧-٢٠٠٧\ (فيما يلي- القانون الأصلي)، بعد عبارة "هذا القانون" يحل "والتعليمات التي تصدرها بموجب المادة ١٩أ".

المادة ٢-بعد المادة ١٩ من القانون الأصلي يحل:

"الفصل الثالث/١: مواءمات للطلاب الذين يخدمون خدمة احتياطية

تعديل المادة ٨

اضافة

الفصل الثالث/1

+ اقرته الكنيست في ٧ حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٥) . ١ ك . ق . سنة ٥٧٦٧ ص ٣٢٨

٢ . ق. سنة ٥٧٦٨ ص ٦٤٥

المادة ١٩أ-(أ) تصدر المؤسسة تعليمات بشأن المواعمات التي تمنح للطلاب الذي يخدمون خدمة احتياطية حسب تعريفها في

قانون الخدمة الاحتياطية لسنة ٥٧٦٨-٢٠٠٨ بعد استشارة مملي نقابة الطلاب في المؤسسة وحسب القواعد التي أصدرها مجلس الدراسة العالية، الا أن المواعمات بموجب هذه المادة في المؤسسة المذكورة في البند(ه) من تعريف "المؤسسة" وفي المدرسة الاعدادية ضمن اطار المؤسسة المذكورة يجري اقرارها حسب النظام الذي يصدره وزير الصناعة والتجارة والاستخدام.

(ب) تتناول القواعد أو الأنظمة أو التعليمات الصادرة بموجب الفقرة(أ) فيما تتناوله الامور التالية:

(ا) التنسيق بين المؤسسة وبين جيش الدفاع الاسرائيلي بشأن طلب تأجيل الخدمة الاحتياطية للطالب بما في ذلك تقديم مساعدة ادارية للطالب في تقديم ومعالجة طلبه.

كتاب القوانين ٢١٨٩ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

"مواعمات للطلاب الذين يخدمون

خدمة

احتياطية

١٢٢ 

(ا) حق التقدم للامتحان في موعد خاص للطالب الذي يتغيب عن موعد الامتحان بسبب خدمة احتياطية أو بسبب خدمة احتياطية مديدة خلال مدة الدراسة قبل فترة الامتحانات أو خلالها.

() تأجيل موعد تقديم بحث للطالب الذي خدم خدمة احتياطية قبيل موعد تقديمه مع مراعاة ماهية البحث ونطاقه.

() استكمال المواد والواجبات في الدورة الدراسية للطالب الذي يتعذر عليه الاشتراك في الدراسة بسبب الخدمة الاحتياطية حسب ماهية الدورة وبالتنسيق مع المحاضر.

(ه) التغيب عن الامتحان بسبب الخدمة الاحتياطية في الدورة الدراسية التي يترتب استكمالها من أجل الدراسة في السنوات الدراسية القادمة لنيل لقب أو لدورة اخرى او لنيل لقب متقدم.

(٦) التسجيل المسبق في الدورات الدراسية للطالب الذي من المقرر أن يخدم خدمة احتياطية خلال مواعيد التسجيل العادية.

(٧) تحديد الجهة داخل المؤسسة التي تركز العناية بالمواعمات المقررة بموجب هذه المادة".

يولي تمير وزيرة المعارف

اهود اولمرت رئيس الحكومة

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

شمعون بير رئيس الدولة

١٢٣

كتاب القوانين ٢١٨٩ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

قانون حصانة الدول الأجنبية لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨· الفصل الأول: تعاريف

تعاريف المادة ١-في هذا القانون-

"البنك المركزي"- يشمل كل وحدة تشكل السلطة النقدية المركزية في دولة أجنبية.

"الهيئة المنفردة"- كل سلطة رسمية في دولة أجنبية ذات شخصية معنوية منفردة ومنفصلة عن حكومة نفس الدولة.

"الدولة الأجنبية"- تشمل كل وحدة سياسية في ولاية من'دولة فدرالية كما/ تشمل سلطات الحكم في الدولة الأجنبية ومتقلدي المناصب الرسمية / الذين يمثلون الدولة في أداء مهامهم، والهيئة المنفردة. }

"المال التجاري"- كل مال موجود في اسرائيل تحت حيازة دولة اجنبية لغاية تجارية، عدا المال الدبلوماسي أو المال القنصلي أو المال العسكري أو المال التابع لبنك مركزي ولهذا الغرض يعتبر المال الموجود في اسرائيل تحت حيازة دولة أجنبية دون أن يعد لغاية معينة بمثابة مال تحوزه لغاية تجارية الا اذا ثبت خلاف ذلك.

"المال العسكري"- المال المستعمل أو المعد لاستعماله في عملية عسكرية ويكون ذا طابع عسكري أو يكون تحت سيطرة سلطات الجيش.

"الصفقة التجارية"- كل صفقة أو معاملة تقع ضمن القانون الخاص وتتميز بطابع تجاري بما في ذلك عقد بيع البضائع أو تقديم الخدمات أو القرض أو كل صفقة اخرى معدة للتمويل أو الضمان أو التعويض ولا تقترن في ماهيتها بممارسة سلطة رسمية.

الفصل الثاني: الحصانة من الاختصاص القضائي

الباب الأول: حصانة الدولة الأجنبية

المادة ٢- تعفى الدولة الأجنبية من الاختصاص القضائي للمحاكم الاسرائيلية ما عدا الاختصاص في القضايا الجزائية(في هذا القانون- الحصانة من الاختصاص القضائي) وفقا لأحكام هذا القانون.

+ اقرته الكنيت في ٧ حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٥)٠

كتاب القوانين ٢١٨٩ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

حصانة الدولة الأجنبية

من الاختصاص القضائي

١٢٤

الصفقة التجارية

الباب الثاني: قيود بشأن الحصانة

المادة ٣- لا تعفى الدولة الأجنبية من الاختصاص القضائي في الدعوى التي تعود علتها لصفقة تجارية.

المادة ٤-(ا) لا تعفى الدولة الأجنبية من الاختصاص القضائي في دعوى جد

< اه ه و ء ا١ و العمل

العامل أو المرشح للعمل التي يتوفر فيها جميع الامور التالية:

(ا) أن علة الدعوى تقع ضمن الصلاحية الحصرية لمحكمة عمل اقليمية بموجب أي تشريع.

(؟) أن موضوع الدعوى يتمثل بعمل ينفذ أو من المقرر أن ينفذ كلا أو جزءا في اسرائيل.

(٣) أن العامل أو المرشح للعمل كان وقت نشوء علة الدعوى مواطنا اسرائيليا أو كان مكان سكناه العادي في اسرائيل أو في المنطقة ولهذا الغرض يراد "بالمنطقة" التعريف الوارد بها في قانون تمديد مفعول نظام الطوارئ(يهودا والسامرة- الاختصاص القضائي في الجرائم والمساعدة القضائية) لسنة ٥٧٢٨-١٩٦٨\.

(ب) لا تسري أحكام هذه المادة اذا كان العامل أو المرشح للعمل حين مباشرة الاجراءات مواطن دولة أجنبية ولم يكن مقيما في اسرائيل.

(ج) اذا لم تتوفر الشروط المبينة في هذه المادة في دعوى العامل أو المرشح للعمل تعفى الدولة الأجنبية من الاختصاص القضائي حتى وان كانت علتها تعود لصفقة تجارية وفق المادة ٣.

١٢٥

التعويض عن الاضرار

المادة ٥- لا تعفى الدولة الأجنبية من الاختصاص القضائي في الدعوى المقامة عن مخالفة مدنية أدت الى وقوع ضرر بدني أو مادي ملموس بشرط أن تكون المخالفة قد حدثت في اسرائيل.

١ ك .ق.سنة ٥٧٢٨ ص ٣٠

كتاب القوانين ٢١٨٩ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

المادة ٦-لا تعفى الدولة الأجنبية من الاختصاص القضائي في الدعاوى وفي الاجراءات التالية:

(ا) الدعوى التي يكون موضوعها حق او مصلحة اخرى للدولة الاجنبية في عقار موجود في اسرائيل، والدعوى التي يكون، موضوعها حيازة أو استعمال عقار في اسرائيل من قبل الدولة الأجنبية، والدعوى التي يقع فيها على الدولة الأجنبية واجب ينبع من حق أو من مصلحة اخرى أو من حيازة أو ، استعمال كما ذكر.

(٢) الدعوى أو الاجراءات التي يكون موضوعها حق او مصلحة ر اخرى للدولة الاجنبية في أموا موجودة في اسرائيل وآلت اليها ارثا أو هبة أو بكسب مال لا مالك له، والدعوى أو الاجراءات التي يتمثل موضوعها بواجب نابع من حق أو من مصلحة اخرى كما ذكر.

(٣) الاجراءات التي تتناول التركات أو أموال المحجورين أو اجراءات التوقف عن الأداء أو ادارة الأمانات.

المادة ٧- لا تعفى الدولة الاجنبية من الاختصاص القضائي في دعاوى الملكية الفكرية حسب تعريفها في المادة ٤٠() من قانون المحاكم (نص موحد) لسنة ٥٧٤٤- ١٩٨٤' التي تتناول-

(ا) حق الدولة الأجنبية في ملكية فكرية.

(؟) الادعاء بأن الدولة الأجنبية انتهكت حق ملكية فكرية في اسرائيل.

'ا

المادة ٨-(ا{ لا تعفى الدولة الأجنبية من الاختصاص القضائي في الدعوى المقامة ضد سفينة اذا كانت السفينة حين مباشرة الاجراءات تحت ملكيتها أو قيد تفعيلها من قبلها، وفي الدعوى المقامة ضد شحنة سفينة كانت حين مباشرة الاجراءات تحت ملكية الدولة الأجنبية أو كانت السفينة أو الشحنة حين نشوء علة الدعوى قيد الاستعمال لغاية تجارية.

٢ ك .ق .سنة ٥٧٤٤ ص ٣٦٤

كتاب القوانين ٢١٨٩ -1٨. حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

الحقوق في الأموال

الملكية الفكرية

دعوى ضد

سفينة

او شحنة

١٢٦

ذ ••

(ب) "ملكية" السفينة أو الشحنة في هذه المادة تشمل حيازتها أو السيطرة عليها أو أية علاقة ملكية اخرى تربط الدولة الأجنبية بالسفينة أو الشحنة.

الباب الثالث: التنازل عن الحصانة

المادة ٩-(I) لا تتمتع الدولة الاجنبية بالحصانة من الاختصاص القضائي اذا التارك

• ٢ . ٢ = ٠'. الحصانة

تنازلت عنها صراحة وخطيا أو اذا تنازلت عنها باشعار خطي أو شفهي بلونتة

قدمته الى المحكمة.

(ب) يمكن أن يكون التنازل بموجب هذه المادة بوجه عام أو بصدد موضوع معين، سلفا أو لاحقا، كما يمكن تقييده بقيود.

(ج) يكون رئيس الوفد الدبلوماسي للدولة الأجنبية في اسرائيل أو من يؤدي هذه الوظيفة فعلا مختصا بالتنازل عن الحصانة بموجب هذه المادة باسم الدولة الأجنبية، وبالنسبة للاجراءات النابعة من عقد كانت الدولة الأجنبية طرفا فيه يكون من ارتبط بالعقد باسم الدولة الأجنبية مختصا أيضا بالتنازل المذكور وليس في أحكام هذه الفقرة ما يخل بالصلاحية المخولة لآخر بالتنازل عن الحصانة باسم الدولة الأجنبية.

١٢٧

التنازل عن الحصانة

بالسلوك

المادة ٠ ١-(أ) لا تتمتع الدولة الأجنبية بالحصانة من الاختصاص القضائي في الدعوى المتقابلة أو باجراءات الفريق الثالث اذا كانت الدولة الأجنبية هي التي باشرت بها أمام المحكمة أو انضمت اليها وتحولت الى طرف فيها.

(ب) لا تسري أحكام الفقرة(ا) على الدولة الأجنبية المنضمة الى الاجراءات في الحالات التالية:

(١) اذا دفعت الدولة بالحصانة من الاختصاص القضائي. (٢) اذا كانت الغاية التي استهدفتها الدولة الأجنبية من الانضمام الى الاجراءات هي الادعاء أمام المحكمة بحق أو بمصلحة اخرى لها في الأموال موضوع الاجراءات أو بحق أخر قد يكون للاجراءات تأثير عليه.

(ج) يراد "بالدعوى المتقابلة" في هذه المادة الدعوى المتقابلة في دعوى حقوقية يكون موضوعهما واحدا أو تنبعان من نفس الظروف أو أن النصفة المطلوبة فيها ليست موضع خلاف ولا تتجاوز النصفة المطلوبة في الدعوى الأصلية.

ا كتاب القوانين ٢١٨٩ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)



المادة ١١-(أ) اذا وافقت الدولة الأجنبية خطيا على احالة الخلاف الذي نشأ أو قد ينشأً مستقبلا الى التحكيم فلا تعفى من الاختصاص القضائي بصدد الاجراءات المتخذة أمام المحكمة والمتعلقة بالتحكيم الا اذا نص اتفاق التحكيم على غير ذلك.

(ب) لا تسري أحكام هذه المادة على اتفاق التحكيم المعقود بين الدول والذي تسري عليه أحكام القانون الدولي العام باستثناء الاتفاق المذكور الذي يكون أحد أطرافه هيئة منفردة ليست ببنك مركزي.

المادة ١٢-(أ) على الدولة الأجنبية أن تدفع بالحصانة من الاختصاص القضائي في أول فرصة وبما لا يتأخر عن الموعد الذي تترافع فيه لأول مرة في صلب الدعوى.

(ب) اذا لم تدفع الدولة الأجنبية بالحصانة من الاختصاص' القضائي حتى الموعد المذكور في الفقرة(ا) اعتبرت متنازلة عن حصانتها .•

(ج) على الرغم مما ورد في الفقرة(ب)، لا تعتبر الدولة الأجنبية متنازلة عن حصانتها اذا دفعت به فور علمها بالوقائع التي تمنحها الحق في الحصانة والتي لم تكن تعلم ولم يترتب عليها أن تعلم بهافي الموعد المذكور في الفقرة(ا).

الباب الرابع: اصول الاجراءات

الماد ١٣}أ) الدعوى التي تقدم ضد دولة اجنبية بقصد مباشرة اجراءات قضائية ضدها والحكم الصادر ضدها بغياب الدفاع، يجري تبليغهما بواسطة وزارة الخارجية لوزارة خارجية الدولة الأجنبية.

(ب) الأوراق القضائية الخاصة بالاجراءات التي تكسون الدولة الأجنبية طرفا فيها، خلاف ما ورد في الفقرة(أ)، تبلغ للدولة الأجنبية بواسطة وكيلها في نفس الاجراءات، واذا تعذر ذلك تسلم بالطريقة المذكورة

في الفقرة(ا). ا

(ج) يقدم رد الدولة الأجنبية على الدعوى المقدمة ضدها أو على الحكم الصادر ضدها بغياب الدفاع خلال 7٠ يوما من تاريخ تبليغها بهما' ويجوز للمحكمة تمديد هذه المدة.

(د) لا تسري هذه المادة على تبليغ المستندات الى هيئة منفردة.

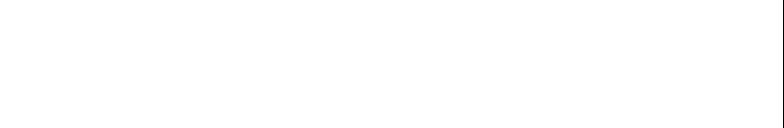
كتاب القوانين ٢١٨٩ -1١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

التحكيم

موعد الدفع بالحصانة

تبليغ المستندات للدولة الأجنبية

١٢٨



صدور الحكم بغياب الدفاع

المادة ١٤-اذا قدمت دعوى ضد دولة أجنبية وتخلفت الدولة الأجنبية عن تقديم لائحة دفاعية في الموعد المحدد، تصدر المحكمة حكما ضدها بغياب الدفاع اذا اقتنعت فقط بأنها لا تتمتع بالحصانة من اختصاصها القضائي بموجب أحكام هذا القانون.

الفصل الثالث: الاعفاء من اجراءات التنفيذ

المادة ١٥-(أ) تعفى أموال الدولة الأجنبية من اجراءات تنفيذ أي حكم أو إو ي

قرار آخر صادر عن محكمة اسرائيلية. الإجيةي

(ب) لا تفرض على الدولة الأجنبية وعلى من يعم باسمها ركة> غرامة أو حبس بسبب عدم تنفيذ حكم أو قرار أخر اصدرته محكمة

اسرائيلية ضدها.

(ج) لا تسري أحكام هذه المادة على أي حكم أو قرار آخر تصدره محكمة اسرائيلية في القضايا الجزائية.

١٢٩

استثناء بخصوص الاعفاء من التنفيذ

التنازل عن الاعفاء

المادة ١٦-على الرغم مما ورد في المادة ه ١(أ) لا تعفى أموال الدولة الأجنبية المبينة فيما يلي من التنفيذ بموجب المادة المذكورة:

(1) المال التجاري.

(2) المال الموجود في اسرائيل والذي آل الى الدولة الأجنبية ارثا أو هبة أو بكسب مال بلا مالك.

(٣) المال العقاري في اسرائيل.

المادة ١٧-(أ) لا تعفى أموال الدولة الأجنبية بموجب المادة 1٥ اذا تنازلت الدولة الأجنبية عن الاعفاء بصورة صريحة وخطية أو اذا تنازلت عنه باشعار خطي أو شفهي الى المحكمة.

(ب) يمكن أن يكون التنازل بموجب هذه المادة عاما أو بصدد مال معين، سلفا أو لاحقا، ويمكن تقييده بقيود بشرط أن يجري التنازل بصدد مال دبلوماسي أو مال قنصلي أو مال يعود لبنك مركزي بصورة

صريحة.

كتاب القوانين ٢١٨٩ -1٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

(ج) تنازل الدولة الأجنبية عن الحصانة من الاختصاص القضائي بموجب المادة ٩ أو٠ا لا يعتبر تنازلا بموجب هذه المادة.

(د) لا يسري التنازل بموجب هذه المادة على مال عسكري.

(ه) يكون رئيس الوفد الدبلوماسي للدولة الأجنبية في اسرائيل أو من يؤدي هذه المهمة فعلا مختصا بالتنازل عن الاعفاء بموجب هذه المادة باسم الدولة الأجنبية وليس في أحكام هذه الفقرة ما ينتقص من الصلاحية المخولة لآخر بالتنازل عن االاعفاء باسم الدولة الأجنبية.

التنفيذ بحق أموال الهيئة المنفردة

المادة ١٨- على الرغم مما ورد. في المادة ٥ 1(أ)، لا تعفى أموال الهيئة المنفردة، عدا البنك المركزي، من تنفيذ حكم أو قرار أخر صادر عن محكمة اسرائيلية الا اذا تقرر اختصاص المحكمة اثر تنازل عن الحصانة من الاختصاص القضائي صادر بموجب المادة ٩ أو٠ا.

الفصل الرابع: أحكام متفرقة

م المادة ١٩-(ا) على الدولة الأجنبية التي تدفع بالحصانة من الاختصاص

سلقار القضائي بموجب هذا القانون أن تقدم اشعاراً بذلك للمستشار القانوني

القانوني للحكومة.

للحكومة

تطبيق الحصانة

على كيان سياسي ليس بدولة أجنبية

١٣٠

(ب) اذا ثارت في المحكمة مسألة حصانة دولة أجنبية من الاختصاص القضائي بموجب هذا القانون بدون أن يقدم اشعار بذلك بموجب الفقرة(أ) فعلى المحكمة أن تبلغ المستشار القانوني للحكومة اشعارا بذلك.

المادة ٢٠-يجوز لوزير الخارجية بعد التشاور مع المستشار القانوني للحكومة وبمصادقة الحكومة ولجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة. للكنيست أن يصدر مرسوما يقرر فيه اعفاء،كيان سياسي من الاختصاص القضائي بموجب الفصل الثاني أو الفصل الثالث من هذا القانون حتى وان ( لم يبلغ مركزأه القانوني الدولي مقام دولة ويمكن أن يصدر هذا المرسوم بوجه عام أو بصدد أنواع من القضايا أو لقضية معينة كما يمكن تحديده بفترة معينة:

كتاب القوانين ٢١٨٩ -1٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

المادة ٢١- لا ينتقص هذا القانون من الحصانة الدبلوماسية أو القنصلية أو م كًي.

من أي حصانة اخرى مطبقة في إسرائيل قانونا او عرفا .. وقنصلية



مركز القوات العسكرية الأجنبية

تنفيذ وأنظمة

سريان

المادة ٢٢- على الرغم مما ورد في هذا القانون، لدى تقديم دعوى عن فعل أو امتناع حصل من قبل قوات عسكرية أجنبية تقررت حقوقها ومركزها باتفاق بين دولة اسرائيل وبين دولة القوات العسكرية الأجنبية، تسري عليها أحكام الاتفاق المذكور.

المادة ٢٣- وزير العدل مكلف بتنفيذ هذا القانون ويجوز له بعد استشارة وزير الخارجية اصدار أنظمة في كل ما يتعلق بتنفيذه.

المادة ٢٤-يسري أيضا هذا القانون على الاجراءات التي قدمت الى المحكمة قبل بدء سريانه اذا لم يبدأ النظر فيها بعد.

دانيئيل فريدمان وزير العدل

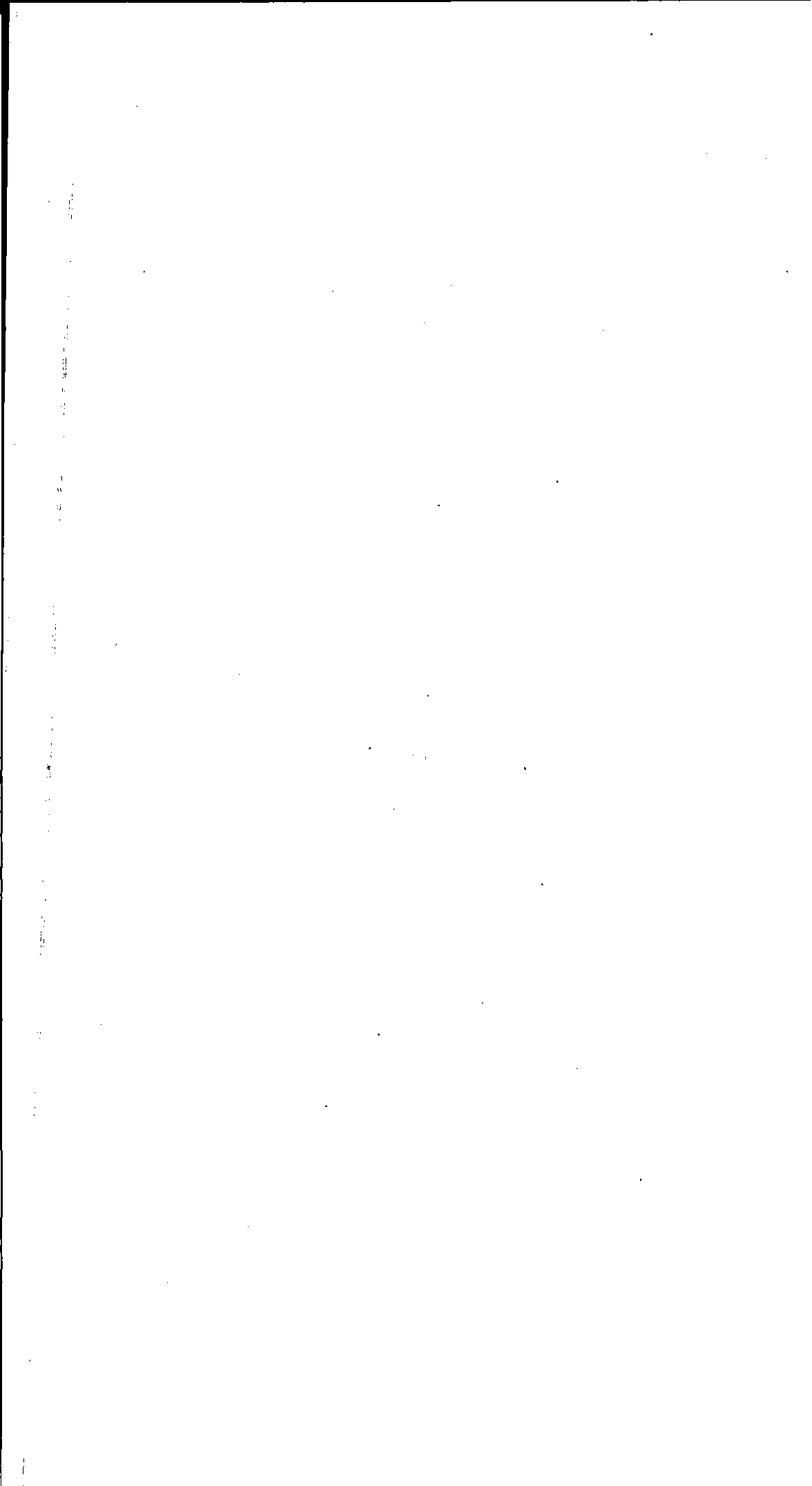
اهود اولمرت رئيس الحكومة

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

شمعون بير رئيس الدولة

١٣١

كتاب القوانين ٢١٨٩ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)



كتاب القوانين ٢١٨٩ -١٨ حشفان ٥٧٦٩\١٦ تشرين الثانى ٢٠٠٨)

طبع في مطبعة الحكومة اورشليم

ISSN 0334-3685

2189 n٥

١٣٢

الثمن ٧٠ر7 شيكل جديد

TU5»٦ 7٦v3

<٦p5 ٦7 12٦٦ 3ح, لا1Nn% 7٦C1 -7ح U-1لا5 ٥7٦¥2٦ ,

٦12٦٦ »٧٦- ٦٦3٥- .p72٦ ٧٤٣ ٦25»m>

8Nح ٦v2%%' ٦72p- n٦77٦٦ 52٦-ح.

-٠٠3٦٦ %y٦

.(N٦٦O15 ٦217N٦) DU5275٦٦ ٦28

